برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 7 - 2005/11/11

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

التمويل لزيادة الفعالية

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2005/5-B
7 October 2005
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للإقرار

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

موظف العلاقات مع الجهات المانحة (FDD): Mr P. Ward رقم الهاتف: 066513-2742

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعدة الإدارية في وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

يتعين على **البرنامج** لكي يلبي احتياجات كل المستفيدين من المعونة الغذائية أن يسعى إلى زيادة حجم الموارد وأن يكفل أقصى درجة من الكفاءة في طريقة استخدامها. وقد أقر المجلس استراتيجية لتوسيع وتنويع قاعدة الجهات المانحة أعيد فيها تحديد الطرق المختلفة التي يمكن بها للجهات المانحة أن تسهم بها[1]. وتركز هذه الورقة على ضمان تلبية جميع الاحتياجات، وتثبت أنه سيتاح للبرنامج، إذا قدمت نسبة أكبر من المساهمات على نحو متعدد الأطراف، مزيد من القدرة على التنبؤ ومن المرونة، وسيكون عندئذ أكثر فعالية في تلبية احتياجات المستفيدين في المواعيد المحددة. ومن الممكن تقديم تلك الهبات نقدا أو عينا، وإن كان النقد يتيح درجة أكبر من المرونة.

ومن وجهة نظر المستفيدين من **البرنامج** يتمثل أهم مقياس لفعالية الجهات المانحة في أطنان الغذاء التي تقدمها بالفعل في الوقت المناسب. أما ما إذا كانت هذه المساعدة الغذائية نتيجة لهبة نقدية أو عينية، وما إذا كانت قد جاءت عن طريق الشراء أو نتيجة لمقايضة السلع أو لقرض، فكلها أمور ثانوية بالنسبة للمتلقين المستهدفين. وبناء على ذلك ينبغي للجهات المانحة، عند تقدير فعالية تمويلها، أن تعطي أعلى درجة من الأولوية للأطنان المقدمة بالفعل في الوقت المناسب عن طريق هباتها.

وقد انخفضت هبات المعونة الغذائية على صعيد العالم هبوطا شديدا من 2003 إلى 2004 فنقصت من 12.2 مليون طن متري إلى 7.5 مليون طن متري، وحدث الانخفاض في جميع الفئات، سواء أكانت طوارئ أم مشروعات أم برامج. ومن بين أسباب ذلك الارتفاع الحاد في تكاليف السلع والوقود على حد سواء، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انخفاض مقدار المعونة الغذائية المتوافرة. ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى أن أغلبية الجهات المانحة ترصد المعونة نقدا بدلا من الالتزام بكمية محددة من الأطنان. وينبغي للجهات المانحة على أقل تقدير ممكن أن تتعهد بأن تتجاوز إلى حد كبير التزاماتها بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، وذلك نظرا للزيادة الشديدة في الطلب على المساعدات الغذائية في حالات الكوارث الطبيعية والصراعات الأهلية ولما تراه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أن عدد السكان المعانين من سوء التغذية المزمن قد ارتفع على نطاق العالم بما يزيد على 60 مليون نسمة في العقد الماضي (منظمة الأغذية والزراعة، 2004).

تأتي هذه الورقة أيضاً استجابة لطلب من الأمانة خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2004 بتقديم معلومات عن المبادئ المطبقة في استخدام الأموال متعددة الأطراف مع التشديد على أهمية المساهمات التي يمكن استخدامها استخداماً مرناً للاستجابة للاحتياجات المقدرة والطلب إلى الجهات المانحة توفير نسبة أكبر منها.

وإذا استطاعت جميع الجهات المانحة أن تقدم جزءا على الأقل من مساهماتها إلى فئة برمجية على أساس متعدد الأطراف، بحيث نترك **للبرنامج** مهمة التخصيص في نطاق تلك الفئة، نجمت عن ذلك فوائد من حيث مرونة التخصيص والكفاءة. وانسجاما مع هذه الفكرة ومع الممارسات المتبعة حاليا فيما يتعلق بنداءات الجهات المانحة وشروطها في مجال تقديم التقارير، يقترح فيما يلي تعريف مستوفى لعبارة "المساهمة متعددة الأطراف":

المساهمات متعددة الأطراف: "هي ما يقدم إلى البرنامج بغرض تخصيصه دون قيود ووفقاً لما يراه البرنامج مناسباً في أي من فئاته البرنامجية، بما في ذلك حساب الاستجابة العاجلة والتي توافق الجهة المانحة على قبول التقارير المعيارية للمشروعات والتقارير المقدمة إلى المجلس، وقد تشمل المساهمة متعددة الأطراف ما تقدمه الجهة المانحة وتحدد لإنفاقها الفئة البرامجية فقط، ولا تضع أي قيود أخرى بشأن استخدامها، تاركة ذلك إلى تقدير البرنامج وحده".

ويوصى أيضا باستكمال تعريف "المساهمة الموجهة " كما يلي: (المساهمة هي كل ما تطلب الجهة المانحة من البرنامج توجيهها نحو نشاط أو أنشطة محددة أو عملية أو عمليات محددة).

ولإجراء التغييرات ينبغي للجهات المانحة أن تبررها للمتعاملين معها وتشرح الفوائد الناجمة عنها. وستعمل الأمانة، إذا طلب إليها ذلك، مع كل من الجهات المانحة على تحديد الاستراتيجية والمعلومات والتحليلات اللازمة لدعم التغيير. كما سيعمل **البرنامج** مع الجهات المانحة كل على حدة بغية وضع "ترتيبات إعلامية" مناسبة لإبراز قيمة المساهمات متعددة الأطراف.

ومن شأن المساهمات التي يسهل التنبؤ بها وتقديم المساهمات في وقت مبكر أن يتمكن **البرنامج** من تحديد المستفيدين ومساعدتهم في الوقت المناسب وبمزيد من الفعالية. والوضع الأمثل هو أن الجهات المانحة مطالبة بالنظر في تقديم مستويات إجمالية من التمويل على امتداد عدة سنوات أو في التزام متواصل تجاه مشروع أو برنامج بعينه على مدى فترة زمنية محددة. ومن المقترح بالنسبة للجهات المانحة التي لا تستطيع توفير ذلك المستوى من اليقين بشأن مساهماتها إجراء مشاورات غير رسمية على نحو منتظم لتمكين **البرنامج** من تكوين فكرة عن مستويات التمويل المحتملة التي تكون غير ملزمة ولا تمثل التزاما.

---

(1) انظر "New Partnerships to Meet Rising Needs – Expanding the WFP Donor Base." WFP/EB.3/2004/4-C

وللجهات المانحة موارد مختلفة يمكن تقديمها إلى **البرنامج** وتستطيع توفير مساهمات في صورة نقدية وسلع عينية وخدمات. فثمة حاجة إلى جميع أنواع المساهمات، ولكن المبالغ النقدية المقدمة في الوقت المناسب مفضلة بصفة عامة لأن من الممكن استخدامها بطرق متعددة لزيادة الأغذية المتاحة في المواعيد المحددة للمستفيدين، وإن كان **البرنامج** ما زال يرحب بالمساهمات العينية وخاصة من الجهات المانحة الجديدة.

وقد أجرت الأمانة، في إطار استعراض أساليب العمل، مشاورة مع أعضاء **البرنامج** بشأن الفوائد الإضافية التي ستتحقق عن طريق تمويل رأس المال العامل وترتيبات التخزين في مواقع متقدمة/شراء السلع مسبقا. وثمة حاجة إلى موافقة على وضع علامات بديلة واضحة على الأكياس واستخدام جميع المساهمات لتمويل رأس المال العامل وذلك للتأكد من إمكان الحصول على مزيد من المكاسب في المستقبل.

وفي الوقت الراهن تقتصر نسبة المساهمات المقدمة على نحو متعدد الأطراف تماما وفي صورة نقدية ودون شروط فيما يتعلق باستخدامها على 5.3 في المائة من مجموع المساهمات التي يتلقاها **البرنامج**. وباستطاعة **البرنامج** إذا تلقى موارد إضافية وأكثر مرونة أن يكون أقدر على شراء الأغذية على نحو عاجل عندما تدعو الحاجة إليها في حالات الطوارئ، وأن يتلافى انقطاع الإمدادات، ويسدد التمويل المقترض ويوفر للمستفيدين منه حصصا غذائية منتظمة بمزيد من الكفاءة. والوضع الأمثل هو أن تقدم جميع المساهمات بهذه الطريقة. ومن المستحسن كخطوة في هذا الاتجاه بذل جهود في فترة السنتين القادمة للوصول إلى هدف 30 في المائة من المساهمات التي تقدم على نحو متعدد الأطراف ودون قيود ومن الأفضل أن تكون نقدية

مشروع القرار*

يؤيد المجلس الاستراتيجية الرامية إلى الحصول على جزء أكبر من المساهمات بطرق تدعم احتياجات المستفيدين بأقصى درجة من الفعالية كما عرضت في "التمويل لزيادة الفعالية" (WFP/EB.2/2005/5-B) ويطلب من الأمانة في دورته السنوية لعام 2006 تقديم تعديلات على اللوائح المالية فيما يخص التالي:

(1) استكمال تعريف المساهمة متعددة الأطراف كما يلي:

"المساهمة متعددة الأطراف هي ما يقدم إلى البرنامج بغرض تخصيصه دون قيود ووفقاً لما يراه البرنامج مناسباً في أي من فئاته البرنامجية، بما في ذلك حساب الاستجابة العاجلة والتي توافق الجهة المانحة على قبول التقارير المعيارية للمشروعات وتعتبر التقارير المقدمة إلى المجلس كافية لتلبية متطلبات الجهات المانحة، وقد تشمل المساهمة متعددة الأطراف ما تقدمه الجهة المانحة وتحدد لإنفاقها الفئة البرامجية فقط، ولا تضع أي قيود أخرى بشأن استخدامها، تاركة ذلك إلى تقدير البرنامج وحده".

(2) أن يستكمل تعريف "المساهمة الموجهة" كما يلي:

هي المساهمة التي تطلب الجهة المانحة من البرنامج توجيهها نحو نشاط أو أنشطة محددة أو عملية أو عمليات محددة، وتوافق على قبول التقارير المعيارية للمشاريع وتعتبر التقارير المقدمة إلى المجلس كافية لتلبية متطلبات الجهات المانحة.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- تبحث الجهات المانحة و**البرنامج** عن طرق تحقق أقصى كفاءة ممكنة في استخدام المساهمات من أجل توفير الأغذية لمن يحتاجونها عندما يحتاجونها. ويعكف **البرنامج** منذ مدة بدعم من المجلس على تكييف نظمه وإجراءاته الداخلية لاستخراج أقصى حد ممكن من المنافع من الموارد الموجودة تحت تصرفه. وتهدف هذه الورقة إلى تحديد مزيد من الفرص التي يمكن من خلالها **للبرنامج** أن يتعاون مع الجهات المانحة لضمان تقديم المساهمات واستخدامها بطرق تلبي احتياجات المستفيدين بأقصى فعالية ممكنة.

2- كما تأتي هذه الورقة استجابة لطلب من الأمانة خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2004 بتقديم معلومات عن المبادئ المطبقة في استخدام الأموال متعددة الأطراف مع التشديد على أهمية المساهمات التي يمكن استخدامها استخداماً مرناً للاستجابة للاحتياجات المقدرة والطلب إلى الجهات المانحة توفير نسبة أكبر منها.

3- وعدت الأمانة وثيقة نوقشت مع الأعضاء في مشاورة غير رسمية في 19 مايو/أيار 2005. وكان هناك تأييد عام للنهج المتبع في الورقة، ولكن الأعضاء طلبوا أن تشرح الأمانة بمزيد من الوضوح أهداف **البرنامج** في ورقة نهائية تعرض للموافقة.

تعظيم أثر المساهمات الفعالة

4- هدف **البرنامج** كما عرض في الورقة التي عنوانها "توسيع قاعدة الجهات المانحة"(WFP/EB.3/2004/4-C) هو تلبية جميع متطلبات البرامج والعمليات التي أقرها المجلس والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمدير التنفيذي **للبرنامج** في حالة عمليات الطوارئ. وسيتطلب ذلك الإبقاء على الدعم للهبات الحالية، وحشد جهات مانحة جديدة من القطاعين العام والخاص، وتنويع العلاقات مع الجهات المانحة الحالية.

5- للجهات المانحة موارد مختلفة يمكن تقديمها إلى **البرنامج** نقدا وعينا وعلى هيئة خدمات. وثمة حاجة إلى جميع المساهمات لتلبية الاحتياجات المتزايدة، ولكن من المهم عند السعي إلى الحصول على موارد مرنة تذكر أن **البرنامج** يحتاج إلى كل موارده الحالية بالإضافة إلى المزيد لتلبية الاحتياجات المقررة التي ووفق عليها للمستفيدين.

6- والمساهمة المثلى هي التي تكون متعددة الأطراف ويمكن التنبؤ بها وتقدم في وقت مبكر من بدء السنة المالية للجهة المانحة ودون شروط فيما يتعلق باستخدامها، ومن المفضل أن تقدم نقدا. ومن شأن تقديم جزء أكبر من المساهمات على هذا النحو أن يمكن **البرنامج** من زيادة كفاءته في توفير الأغذية وتلبية احتياجات المستفيدين في المواعيد المحددة.

7- في سنة 2004 لم تتجاوز المساهمات المقدمة على نحو متعدد الأطراف تماما وبصورة نقدية ودون شروط فيما يتعلق بموعد أو مكان استخدامها نسبة 5.3 من مجموع المساهمات التي تلقاها **البرنامج**. ومن المستحسن لزيادة فعالية **البرنامج** بذل جهود في فترة السنتين القادمة للوصول إلى هدف 30 في المائة من المساهمات التي تكون متعددة الأطراف ودون شروط إضافية، ومن الأفضل أن تكون نقدية.

المساهمات النقدية في 2004

% لإجمالي المبالغ النقدية	بالدولارات الأمريكية	
100.00	1 134 032 081	إجمالي المساهمات النقدية
21.84	247 719 985	المساهمات النقدية متعددة الأطراف
فئات المساهمات النقدية متعددة الأطراف		
4.37	49 521 600	مبالغ نقدية مقصورة على الشراء في بلد الجهة المانحة
9.07	102 870 934	مبالغ نقدية محددة للشراء في البلدان النامية
0.07	830 787	لا يسمح بالسلع المحورة وراثيا
2.85	32 326 260	موجهة إلى أنشطة تشغيلية بعينها
0.22	2 510 134	موجهة إلى صناديق ائتمانية
5.26	59 660 270	مساهمات نقدية دون شروط

8- ثمة إشارات مشجعة على وجود استعداد لدى المانحين لإدخال تعديلات حيثما أمكن وحينما تكون فوائد ذلك واضحة. من ذلك على سبيل المثال:

بدأت عدة بلدان مانحة مصدرة للأغذية بتقديم كل مساهماتها أو جزء منها نقداً من أجل عمليات الشراء المحلي.
توصل **البرنامج** إلى اتفاق مبدئي مع بعض المانحين الذين يقدمون مساهمات عينية، ويقوم حاليا بفحص الترتيبات التقنية من أجل القيام بعمليات شراء مسبقة للسلع مقابل المساهمات العينية المتوقعة.
بدأ أكبر مانحي **البرنامج** بتخزين السلع مسبقاً في الخارج وهي آلية تحد كثيراً من المهلة الزمنية المطلوبة لتسليم الأغذية للمشاريع التي هي في حاجة ماسة وتم بذلك توسيع نطاق الأدوات المتاحة من أجل الاستجابة السريعة للطوارئ.
أبدى عدد من المانحين استعدادهم لمراجعة اشتراطاتهم الخاصة بوسم الأكياس نظراً للكفاءة التي يمكن أن تتحقق في تلبية الاحتياجات من خلال تمويل رأس المال العامل.
قدم عدد من المانحين مساهماتهم مبكراً في عام 2005 مما ساعد **البرنامج** على توفير خط إمداد غذائي مطرد للعمليات المحتاجة.
أصبح المانحون على استعداد للنظر، على أساس كل حالة على حدة، في مسألة استخدام الأموال النقدية لأغراض مزدوجة بما يؤدي إلى زيادة كميات الأغذية التي تعبأ لتلبية احتياجات المستفيدين[2].
وافق مانح رئيسي مؤخراً أيضاً على استخدام موارده بمفعول رجعي في إطار متفق عليه وذلك لتعزيز قدرة **البرنامج** على الاستجابة في الوقت المناسب.

9- ولإجراء التغييرات لابد أن يكون المانحون قادرين على تبريرها أمام الهيئات التي يمثلونها وأن يشرحوا المنافع المرجوة منها. وسيعمل **البرنامج** مع مختلف المانحين لتحديد فرص التقدم وإيجاد استراتيجية وتحليلات ملائمة ومعلومات وتوفير الدعم المطلوب من قبل البرنامج. وسيتجلى التحسن في الفعالية والكفاءة في سياق الإدارة المعتمدة على النتائج وإعداد التقارير عن النتائج المحرزة في إطار العملية الجديدة لإنجاز الأعمال.

المساهمات متعددة الأطراف

مزايا المساهمات متعددة الأطراف

10- إن تقديم مساهمة ما على نحو متعدد الأطراف هو أنجع طريقة لجعل قيمتها تتعاظم لأنها تمكّن **البرنامج** من تخصيص الموارد حيثما وأينما تشتد الحاجة إليها وفق إطار السياسات الذي يضعه المجلس. و**البرنامج**، بفضل خبرته الواسعة في مجال تقدير الاحتياجات وإطلاعه على المتطلبات العالمية ومعرفته بالأسواق الدولية للأغذية وخبرته في مجالي النقل والإمداد، في موقع استراتيجي يسمح له باتخاذ قرارات واعية وفي الوقت المناسب لضمان استخدام المساهمات بكفاءة.

11- لا تتم عمليات التخصيص بين عمليات الطوارئ اليوم بقرارات من **البرنامج**. وقد أدى ذلك إلى تضاؤل إمكانات التنبؤ وأحياناً إلى نقص في تمويل حالات الطوارئ رغم أن بعض المانحين يحاولون أن يولوا اهتماماً خاصاً "لحالات الطوارئ المنسية"[3]. والمطلوب من المانحين تزويد **البرنامج** بمزيد من الأموال متعددة الأطراف أو بنسب أكبر من هذه الأموال بهدف تعزيز المرونة لخلق توازن في استخدام الموارد في كل العمليات استخداماً أشد فعالية.

12- ثمة ميزة أخرى للمساهمات متعددة الأطراف هو أنه يوفر المرونة والكفاءة التشغيلية **للبرنامج**. فالأموال متعددة الأطراف ما أن يلتزم بها إلا وتستخدم بسرعة في مختلف الأوضاع لتوفر استجابة سريعة لوضع طارئ أو لتجنب أي انقطاع في خط الإمدادات. وتتعاظم هذه المزايا كثيراً عندما يتم الإعلان عن المساهمة متعددة الأطراف في وقت مبكر من بدء السنة المالية للجهة المانحة أو تقدم نقداً غير مشروط. وتمكن الأموال متعددة الأطراف **البرنامج** من توفير الموارد لتلك الأجزاء من العمليات الإقليمية التي تعاني من نقص التمويل.

أمثلة لفعالية التمويل متعدد الأطراف

---

[2] لمزيد من المعلومات عن مزايا ومعايير الترتيبات المزدوجة، انظر New Partnerships to Meet Rising Needs – Expanding the WFP Donor Base (WFP/EB.3/2004/4-C).

[3] مثال على ذلك هو أنه في الوقت الذي يتم فيه تقديم دعم سخي ومطلوب للاجئين في مخيمات في تشاد، لا تتلقى المجموعات الضعيفة في مختلف أرجاء منطقة السهل الأفريقي دعماً من نفس المستوى. وينطبق هذا الأمر على ليبيريا التي تلقت دعماً أكثر نسبياً مما تلقته غينيا وسيراليون اللتان تواجهان احتياجات إنسانية ماسة مشابهة.

- عندما اجتاحت العاصفة الاستوائية Jeanne هايتي في 2004 استخدمت أموال متعددة الأطراف بسرعة لشراء الخبز المتاح محليا وتقديمه إلى ضحايا الفيضان الذين فقدوا مساكنهم في جونايفس.
- واجه **البرنامج** مؤخرا انقطاعا حرجا في الإمدادات اللازمة لتقديم الطعام للاجئين في كينيا في إطار العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وقد أتاح استخدام مساهمة نقدية متعددة الأطراف **للبرنامج** أن يوفر مساعدة منتظمة للاجئين يبلغ عددهم 200 000 إلى أن تأكدت مساهمات إضافية.
- تعتمد العمليات الصغرى مثل عملية الإغاثة لصالح اللاجئين في ميانمار وعملية لاجئي ناميبيا اعتمادا بنسبة 100 في المائة تقريبا على أموال متعددة الأطراف.
- تستخدم المساهمات متعددة الأطراف حاليا في تخزين الأغذية في أماكن متقدمة من أجل برنامج التغذية المدرسية في اليمن. ويعد ضمان الإمدادات في الوقت المناسب وعلى نحو منتظم عنصرا أساسيا في برامج التغذية المدرسية.

تحديد المعاني

13- من المألوف في جميع الحالات تقريبا أن تطلب الجهات التي تقدم في الوقت الحاضر مساهمات متعددة الأطراف إلى **البرنامج** أن تستخدم المساهمات في فئة بعينها من البرامج. ففي 2004 قدم 50 في المائة من الأموال لأنشطة التنمية، و10 في المائة لعمليات الطوارئ و14 في المائة للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش؛ وذهب الرصيد المتبقي إلى العمليات الخاصة، وحساب الاستجابة العاجلة، والصندوق العام.

14- إذا استطاعت الجهات المانحة تقديم جزء على الأقل من مساهماتها إلى فئة برمجية على أساس متعدد الأطراف وتركت **للبرنامج** مهمة التخصيص في نطاق تلك الفئة، لنجمت عن ذلك فوائد من حيث مرونة التخصيص والكفاءة. وانسجاما مع ذلك ومع الإقرار بأن التعاريف الحالية أصبحت متخلفة عن الممارسات المتبعة في مجال النداءات الموجهة إلى الجهات المانحة وشروط تقديم التقارير، يقترح هنا تعريف مستوفى لعبارة "المساهمة متعددة الأطراف".

15- ينص التعريف الراهن **للبرنامج** لمفهوم المساهمة متعددة الأطراف على:

> "....أن المساهمة هي تلك التي تحدد البرنامج القطري أو نشاط **البرنامج** الذي يستفيد منها وكيفية استخدامها، أو المساهمة هي ما يقدم استجابة لنداء واسع النطاق، يحدد البرنامج من أجله، ضمن مجال ذلك النداء، البرنامج القطري أو أنشطة البرنامج التي ستستخدم تلك المساهمة من أجلها وكيفية استخدامها والتي توافق الجهة المانحة على التقارير المقدمة إلى المجلس باعتبارها كافية لتلبية متطلباتها"[4].

16- ويقترح اعتماد التعريف التالي للمساهمة متعددة الأطراف:

> "المساهمة متعددة الأطراف هي ما يقدم إلى البرنامج بغرض تخصيصه دون قيود ووفقاً لما يراه البرنامج مناسباً في أي من فئاته البرنامجية، بما في ذلك حساب الاستجابة العاجلة والتي توافق الجهة المانحة على قبول التقارير المعيارية للمشروعات والتقارير المقدمة إلى المجلس، وقد تشمل المساهمة متعددة الأطراف ما تقدمه الجهة المانحة وتحدد لإنفاقها الفئة البرامجية فقط، ولا تضع أي قيود أخرى بشأن استخدامها، تاركة ذلك إلى تقدير البرنامج وحده".

17- وفي المقابل يكون التعريف الحالي **للمساهمة الموجهة متعددة الأطراف** هو كما يلي:

> "... المساهمة بخلاف الاستجابة لنداء يصدره البرنامج لتغطية عملية طوارئ محددة، وهي التي تطلب الجهة المانحة من **البرنامج** توجيهها إلى نشاط واحد أو أنشطة معينة يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، أو إلى برنامج قطري بعينه أو برامج قطرية معينة"[5].

18- ضمانا للاتساق والوضوح يقترح هنا تعريف مستكمل للمساهمة الموجهة كما يلي:

---

[4] أنظر اللائحة العامة والنظام الأساسي **للبرنامج**، ص 39.

[5] المرجع السابق، ص 37-38.

المساهمة الموجهة مساهمة تقدم إلى البرنامج، وتحدد الجهة المانحة الفئة البرامجية أو العملية التي من أجلها تستخدم المساهمة من قبل البرنامج، وتوافق على قبول التقارير الموحدة للمشروعات والتقارير المقدمة إلى المجلس باعتبارها كافية لتلبية احتياجات الجهة المانحة.

19- ينبغي التفريق ما بين تعاريف المساهمة متعددة الأطراف والمساهمة الموجهة والمساهمة "المقيدة" والمساهمة "غير المقيدة"[6]. فالمعونة "المقيدة" تشير إلى مصدر المساعدة المقدمة، ولا تشير إلى المرونة فيما يتعلق بكيفية استخدامها. ومن الممكن على سبيل المثال أن تكون هناك مساهمة متعددة الأطراف ومقيدة.

كيف تستخدم المساهمات متعددة الأطراف

20- تلقى **البرنامج** عام 2004 مساهمات متعددة الأطراف (نقدية وعينية) بقيمة 316 مليون دولار أمريكي، تمثل 14 في المائة من إجمالي المساهمات التي بلغت قيمتها 2.3 مليار دولار أمريكي. وعملياً كانت كل المساهمات متعددة الأطراف مخصصة لفئة برمجية معينة. وقام **البرنامج** بتخصيص الموارد للعمليات في الفئة البرمجية المحددة وفق الأولويات المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية المقرة من المجلس.

21- لقد استخدمت المساهمات متعددة الأطراف من أجل التنمية لدعم المشروعات في البلدان ذات الأولوية كما اتفق عليه في الدورة العادية الثالثة لعام 2003[7]. وفي الوقت الحاضر يستخدم 68 في المائة من المساهمات الإنمائية متعددة الأطراف المقدمة **للبرنامج** لدعم مشروعات في أقل البلدان نموا أو البلدان ذات الدخل المنخفض وفي البلدان التي تواجه سوء التغذية المزمن على نطاق واسع، وهو ما يتمشى مع قرار المجلس القاضي بتحقيق هدف 90 في المائة بحلول 2007.

22- كانت الغالبية العظمى من مساهمات عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في 2004 مساهمات موجهة. ولم يقدم **للبرنامج** إلا عدد قليل جدا من الأموال متعددة الأطراف لكي تستخدم في نطاق فئات برامج العمليات المذكورة. ومن إجمالي التمويل، بما في ذلك المساهمات الموجهة، لم يكن هناك إلا 2.8 في المائة لعمليات الطوارئ و7 في المائة للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش مولت من الأموال متعددة الأطراف رغم أن هاتين الفئتين البرمجيتين تمثلان 85 في المائة من برنامج عمل **البرنامج**.

23- وقد استخدمت المساهمات متعددة الأطراف في عمليات تتراوح بين الصغيرة جداً إلى الكبرى والبارزة من أجل شراء السلع الأساسية. وقد استخدمت هذه المساهمات في كل الأقاليم وسجلت أعلى نسبة لها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

24- واستخدمت المساهمات متعددة الأطراف في فئتي عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش عموماً للأغراض التالية:

تجنب أي انقطاع وشيك في خطوط الإمدادات، حتى يتسنى تطبيق أساليب العمل الجديدة نظرا لعدم وجود آلية أخرى لمعالجة هذه المشكلة؛
إعطاء الأولوية لعملية اللاجئين والنازحين لأن المستفيدين غالباً ما يعتمدون اعتماداً كلياً في معيشتهم على معونة **البرنامج** الغذائية مما يتطلب عدم حصول أي انقطاع في الإمدادات.
مساعدة العمليات التي لم تتلق سوى مساهمات موجهة قليلة؛
غالباً ما يكون استكمال سلة السلع عن طريق الشراء المحلي للأغذية من غير الحبوب أو من غير المواد الأساسية كالسكر أو الملح؛
تمكين المكاتب القطرية من تسديد ما اقترضته من العمليات الأخرى في نفس البلد أو تغطية مصروفات نقدية غير منتظرة مثل التكاليف غير المتوقعة الناجمة عن تحويل الشحنات.

25- تتيح التحسينات التي أدخلت مؤخراً على القدرة التحليلية **للبرنامج**، لا سيما في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وعمليات تقدير احتياجات الطوارئ، إمكانية اتخاذ قرارات التخصيص على أساس بيانات وطرائق يسهل فهمها على نطاق واسع.

---

[6] ترى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المعونة المقيدة تشمل القروض أو المنح التي تكون مقيدة بالفعل بشراء السلع و/أو الخدمات من البلد المانح و/أو من عدد محدود من البلدان. انظر OECD/DAC. 1987. *Revised Guiding Principles for Associated Financing and Tied and Partially Untied ODA*. Paris, OECD.

[7] ملخص أعمال المجلس التنفيذي، الدورة الثالثة، 2003 الصفحتان 19 و20.

مبادئ تخصيص الأموال متعددة الأطراف

26- وُضعت المبادئ التالية كدليل إرشادي يتسم بالمرونة لتخصيص الأموال متعددة الأطراف. ولن يكون من المعقول طلب مساهمات مرنة ومن ثم فرض معايير غير مرنة على استخدامها.

27- إذا ما قدم جزء كبير من الأموال لعمليات الطوارئ أو للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش على شكل مساهمات متعددة الأطراف فإن ذلك سيعطي **البرنامج** مرونة في تخصيصها وفق الحاجة؛ وستعطى الأولوية عندئذ للعمليات الرامية إلى مساعدة المستفيدين الذين يعتمدون إلى حد كبير على أغذية **البرنامج**، على المدى القصير على الأقل، والذين لا تكفي الموارد الموجهة لتلبية احتياجاتهم. وغالباً ما يكون هؤلاء المستفيدين من المجموعات التالية:

الأشخاص المتأثرون بحالات الطوارئ "الجديدة" وفي الأوضاع التي لا تكفي فيها آليات التمويل الأخرى ومنها حساب الاستجابة العاجلة لتغطية الاحتياجات؛ فالمساهمات النقدية متعددة الأطراف قادرة على دعم الاستجابة المبكرة من خلال الشراء محلياً ريثما يتم تعبئة منح أخرى؛
اللاجئون والنازحون داخلياً؛
ضحايا حالات الطوارئ "غير المحبذة" وغير الممولة تمويلاً كافياً؛
الأشخاص الذين لا يتمتعون بفرص الوصول الشخصي إلى مصادر أخرى للأغذية.

28- وسيمنح مستوى آخر من الدعم للأغراض التالية:

تجنب انقطاع خطوط الإمدادات: ومن شأن استخدام تمويلات رأس المال العامل أن يقلل، بمرور الزمن، من انقطاع خطوط الإمدادات ولكن ريثما يتم ذلك تؤدي المساهمات متعددة الأطراف دوراً هاماً في هذا المجال؛
استكمال سلات السلع؛
الظروف الاستثنائية ومنها مثلاً التكاليف غير المتوقعة الناجمة عن تحويل مسار السفن.

تسليط الضوء على المساهمات متعددة الأطراف والإشادة بها

29- يتعين على **البرنامج** كيما يشجع المانحين على تقديم جزء من مساهماتهم لكل فئة برمجية على الأقل على أساس متعدد الأطراف أن يستقصي الطرق التي يمكن أن توفر للمانحين متعددي الأطراف التقدير وتسليط الأضواء على جهودها كما هو الحال اليوم مع العديد من المساهمات الموجهة للعمليات البارزة. ولمختلف المانحين أولويات مختلفة، وعلى **البرنامج** أن يعمل مع كل منهم على حدة للاتفاق على "ترتيبات إعلامية" تلبي رغباتهم فيما يخص تسليط الضوء على المساهمات متعددة الأطراف. ومن الطرق المقترحة ما يلي:

إصدار بيانات صحفية ومواد إعلامية تشير إلى استخدام المنح متعددة الأطراف في عملية معينة وذكر أبرز الجهات المانحة متعددة الأطراف. ومن شأن هذا الترتيب أن يبين للبرلمانيين وللجمهور أن جهة مانحة ما، متعددة الأطراف تشارك، خاصة في الاستجابة لعملية طوارئ بارزة.

- التأكد من أن الحكومات المتلقية والمكاتب القطرية **للبرنامج** وسفارات الجهات المانحة متعددة الأطراف على علم بالمساهمات والنظر في إمكانية تنظيم مناسبات واحتفالات خاصة في البلد المتلقي للإشادة بالمساهمات.

30- وسيوفر تقرير الأداء السنوي معلومات عن مصادر التمويل متعددة الأطراف واستخداماته. **والبرنامج** مستعد أيضاً لمناقشة سبل تسليط الضوء على المساهمات متعددة الأطراف مع مختلف المانحين.

المزيد من المساهمات المنتظرة

31- من شأن تمويل رأس المال العامل المستند إلى تنبؤات بالموارد المتاحة لعملية ما أن يمكّن **البرنامج** من تقديم المساعدة إلى المستفيدين في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. ويستند **البرنامج** حالياً في تنبؤاته المتعلقة بالمساهمات على سجل الجهة المانحة في مجال المساهمات وعلى الأحداث والتغييرات في السياسات التي تحدد موقفه وتفاعله الحاليين مع المانحين. وعلى **البرنامج** أن يعزز دقة تنبؤاته التي كانت حتى اليوم محافظة جداً.

32- والوضع المثالي هو أن تشمل المساهمات المتنبأ بها مستويات التمويل الكلي لعدة سنوات أو التزاماً جارياً بمشروع أو برنامج معين لفترة من الزمن. فمثلاً كان التزام إحدى الجهات المانحة مؤخراً بتوفير التغذية المدرسية في خمسة بلدان أفريقية لمدة ثلاثة أعوام عاملاً حاسماً في تقديم حصص منتظمة ودعم مطرد لنصف مليون من أطفال المدارس.

33- ولا بد من الإقرار أن الجهات المانحة ليست كلها قادرة على تأكيد مساهماتها القادمة على هذا النحو من اليقين علناً أو كتابة على وجه الخصوص. والأفضل فيما يخص هذه الجهات المانحة عقد محادثات منتظمة دون أضواء لتمكين **البرنامج** من تفهم وضعها ومنحى تفكيرها ليستشعر من خلالهما مستويات التمويل المحتملة التي يمكن أن تصبح مفيدة في سياق تمويل رأس المال العامل. وسيتم تذكير الجهات المانحة أن المعلومات عن مستويات التمويل الاسترشادية تبقى غير ملزمة ولا تشكل تعهداً.

المزيد من المساهمات النقدية

34- لدى الجهات المانحة موارد مختلفة تقدمها **للبرنامج** وبوسعها تقديمها بطرق مختلفة – على شكل أموال نقدية أو سلع عينية وخدمات ومساهمات في عمليات خاصة يديرها **البرنامج**. ويرحب **البرنامج** بكل هذه المساهمات إلا أنه يفضل المساهمات النقدية عندما تكون الجهات المانحة قادرة على تقديمها. فالأموال النقدية، كما يرد لاحقاً، يمكن استخدامها بطرق عديدة من أجل الحصول على أقصى كمية ممكنة من الأغذية وإتاحتها في الوقت المناسب لتلبية احتياجات المستفيدين.

35- ثمة ما يشير إلى تزايد في المنح النقدية التي تقدم لشراء السلع الغذائية. ففي عام 2004 استخدم **البرنامج** مساهمات نقدية لشراء مليوني طن من الأغذية بتكلفة قدرها 511.4 مليون دولار أمريكي[8] وهو ما يمثل زيادة كبيرة على عام 2001 عندما تم شراء 1.4 مليون طن بقيمة 294.3 مليون دولار. ومن المتوقع أن يحصل **البرنامج** على مزيد من المساهمات النقدية مع تلقيه منحاً من القطاع الخاص.

36- عندما تقدم المساهمة النقدية في الوقت المناسب، يستطيع البرنامج الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ من خلال شراء الأغذية المتاحة فعلاً في البلد أو الإقليم وهو أمر شديد الأهمية لأن الأغذية تكون عندئذ جزءاً من النظام الغذائي المحلي ويوفر شراؤها محلياً تكاليف الشحن والنقل التي يمكن استخدامها لمساعدة مزيد من المستفيدين.

37- يمكن الجمع ما بين المساهمات النقدية والمساهمات العينية من بلد نام وهو ترتيب يؤدي في حالات عديدة إلى تعبئة موارد أكثر بكثير مما لو استخدمت المساهمة النقدية وحدها لشراء سلع من السوق المحلية أو الدولية[9].

الحصول على أغذية إضافية باستخدام الأموال النقدية في إثيوبيا

بينت دراسة حالة أجراها **البرنامج** مؤخراً أنه عندما يقدم مانح ما مساهمة عينية بقيمة 3 ملايين دولار فإن هذه المساهمة تتيح شحن 200 6 طن متري من القمح من البلد المانح إلى الأشخاص المتضررين من الجفاف في إثيوبيا. وعندما تقدم المساهمة ذاتها نقداً يمكن استخدامها لشراء كمية من القمح من السوق المحلية قدرها 760 7 طنا متريا. أما إذا استخدمت الأموال النقدية "مزدوجة" مع منح عينية فإنه يمكن استخدامها عندئذ للحصول على 080 14 طنا من القمح – أي ما يزيد عن ضعف المنحة العينية، التي تسمح للبرنامج بتقديم المساعدة إلى 500 133 شخص.

38- كشف تقرير صدر مؤخراً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن وجود تباين كبير في فعالية تكاليف عمليات الشراء المحلي حسب الظروف التي تتم فيها هذه العمليات والسلع المشتراة[10]. كما تجري وحدة التحليل الاقتصادي لدى البرنامج استعراضاً تحليلياً لمشتريات البرنامج من الأغذية المحلية.

39- تتباين إلى حد كبير من الناحية العملية كفاءة وفعالية المشتريات المحلية نقداً من سوق إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى. ونظراً لذلك فإن المنهج المفضل لدى البرنامج. ما لم تقترح الجهة المانحة خلاف ذلك إجراء تحليل يتناول نتائج مختلف التصورات لإيجاد أفضل السبل من بين الخيارات التالية:[11].

- الشراء من أسواق البلد المتلقي؛
- الشراء من بلد مجاور ذي قدرات سوقية أكبر؛
- الجمع مع منحة سلعية مناسبة من بلد نام مانح؛
- الشراء من البلد المانح أو من الاتحاد الأوروبي في حالة الأعضاء المانحين؛
- الشراء عن طريق العطاءات الدولية.

40- عندما تتزايد المساهمة النقدية سيتعين على **البرنامج** مراعاة وجود حدود لحجم السلع التي ينبغي شراؤها من سوق محلية أو إقليمية معينة. فعمليات الشراء الكبرى يمكن أن تؤدي إلى تسليط ضغوط تصاعدية على الأسعار مصحوب بآثار سلبية على المستهلكين الفقراء. وهذا ما يحدث غالباً في الأسواق الصغيرة أو في الأوقات التي تكون فيها الإمدادات محدودة. وقد تكون المشتريات المحلية في بعض الحالات أغلى سعراً من السلع المستوردة، حتى في حالة حساب تكاليف النقل، يضاف إلى ذلك أن على البرنامج أن يراعي دائماً موثوقية الإمدادات لتسليم سلع ذات نوعية جيدة في الوقت المناسب[12].

---

[8] هذا المبلغ هو أقل مما أنفق على شراء الأغذية لأنه يستثني كل الكميات التي اشتريت للعراق.

[9] انظر New Partnerships to Meet Rising Needs – Expanding the WFP Donor Base (WFP/EB.3/2004/4-C).

[10] OECD Development Cooperation Directorate, "The Development Effectiveness of Food Aid and the Effects of its Tying States", 21 October 2004.

[11] هناك دراسة قيد الإعداد في إدارة السياسات في **البرنامج** عن عمليات الشراء المحلية وأثرها على الأسواق.

[12] هناك دراسة قيد الإعداد في إدارة السياسات في **البرنامج** عن عمليات الشراء المحلية وأثرها على الأسواق.

41- من الممكن لمزيد من الهبات العينية متعددة الأطراف، وخاصة إذا قدمت للبرامج القطرية،أن تتيح كثيرا من مزايا الهبات النقدية لأنها تسمح **للبرنامج** في الأساس بتخزين الموارد مسبقا. وقد جرت العادة على أن من بين الآليات الفعالة المتاحة **للبرنامج** من أجل مواجهة حالات الطوارئ اقتراض السلع من مخزوناته الخاصة أو المخزونات الوطنية في مقابل هبات نوعية متوقعة. فالتقاوض بشأن الهبات النقدية الجديدة كثيرا ما يستغرق أسابيع بل وشهورا. وقد استطاع **البرنامج** على سبيل المثال أن يبدأ بتقديم المعونة الغذائية إلى ضحايا أمواج المحيط الهندي السنامية في سري لانكا في غضون 48 ساعة وذلك بالاستعانة بهبات نوعية كانت قد قدمت في وقت سابق لبرنامج التنمية في ذلك البلد. كذلك كانت أول هبة غذائية جديدة كبيرة تصل إلى إندونيسيا هبة نوعية جرى تحويل مسارها أثناء نقلها، وكانت تلك إحدى الشحنات المحيطية الأربعين أو الخمسين التي حصل عليها **البرنامج** أثناء العبور في أي وقت من الأوقات. ويتيح الاقتراض من مخزونات **البرنامج** أو المخزونات الوطنية القيام باستجابة شديدة السرعة نظرا لأنه ليس ثمة حاجة إلى العطاءات ولأن الأغذية قريبة بصفة عامة من المواقع التي ستستخدم فيها.

42- من المهم فيما يتعلق بالمساهمات النقدية تذكر أن ثمة حاجة إلى مهلة زمنية لشراء السلع ونقلها حتى على الصعيد المحلي أو الإقليمي، ويترتب على ذلك أن من الأهمية بمكان تقديم السلع في الوقت المناسب لزيادة الفعالية في تلبية الاحتياجات.

مساهمات أكثر مرونة

43- عقد **البرنامج** في إطار استعراضه أسلوب العمل مشاورة مع الدول الأعضاء عن المنافع الإضافية التي يمكن تحقيقها من خلال تمويل رأس المال العامل وترتيبات تخزين السلع مسبقاً والشراء المسبق. وقد تم تحقيق منافع كبيرة إلا أن التنفيذ الكامل وتحقيق مزيد من المنافع يصطدم بالاشتراطات المفروضة على مساهمات المانحين. وتقدم الفقرات التالية أمثلة عن الاشتراطات وعن البدائل المحتملة التي تراعي احتياجات المانحين.

44- **اقتراحات التمويل**. تطلب بعض الجهات المانحة قبل تأكيدها لمساهمة ما تزويدها باقتراحات للتمويل تبين السلع التي سيتم شراءها وتسليمها من خلال مساهمتها والتكاليف المتصلة بها. وهذه الاقتراحات تطلبها جهات مانحة عديدة فيما يتعلق بالمساهمات الموجهة إلا أن البعض يطلبها أيضاً بخصوص المساهمات متعددة الأطراف. ويخلق هذا عبئاً إدارياً ويحد اشتراط تقديم اقتراح التمويل من المرونة المطلوبة للشراء بموجب تمويل رأس المال العامل لأن الإمدادات تشترى استعداداً لمساهمة مؤكدة وعلى أساس مساهمة متنبأ بها.

45- ينبغي عدم اشتراط تقديم اقتراحات تمويل للمساهمات متعددة الأطراف. أما للمساهمات الموجهة فهناك بديل لاقتراحات التمويل مع ما يرافقها من تفاصيل التكاليف – التي تتغير دائما بالضرورة – هو تزويد المانحين بتقرير ذي طابع عام يبين كميات الأغذية المقدرة التي يستطيع **البرنامج** تسليمها من خلال المساهمة قبل تأكيدها.

46- تستخدم بض الجهات المانحة اقتراح التمويل بشكل رئيسي لتتبع تعهداتها في إطار اتفاقية المعونة الغذائية بعد تأكيد المساهمة. وبوسع **البرنامج** أن يساعد هذه الجهات على الوفاء بهذا الشرط عن طريق تقديم معلومات عن الكميات الفعلية التي يجري تحميلها وشحنها بعد العملية وفق تقويم تقديم التقارير التي تعتمدها الاتفاقية.

47- **وسم الأكياس**. وسم الأكياس بأسماء المانحين أداة إعلامية هامة لبعض المانحين وقليلة الأهمية أو غير ذات أهمية لغيرهم. ويحول شرط وسم الأكياس دون استخدام المساهمة لتمويل رأس المال العامل لأنه يحصر تسديد القرض بمانح واحد.

48- ولا بد **للبرنامج**، في سعيه لاستكشاف سبل إعمال المرونة فيما يخص وسم الأكياس، من أن يناقش المسألة مع كل جهة مانحة على حدة بدلاً من أن يسعى إلى التوصل إلى نهج موحد. فهناك حالات لا تشكل فيها رغبة المانح في وسم الأكياس عائقاً هاماً وحالات تشكل فيها هذا العائق الهام. وفي هذه الحالة الأخيرة سيقوم **البرنامج** بمناقشة "ترتيبات إعلامية" بديلة يمكن أن تشمل ما يلي:

إصدار بيانات صحفية ونشرات إعلامية وإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت وتنظيم احتفالات رسمية بمناسبات التسليم ورفع الأعلام على مراكز التوزيع؛
وضع ملصقات على أكياس الأغذية تبين الجهة المانحة لا سيما في المناسبات الإعلامية واحتفالات التسليم؛
وضع علامات على الأكياس تقر بفضل كل المانحين الذين ساهموا في عملية ما.

49- **الشراء في موقع محدد**. يطلب بعض المانحين أيضاً أن تستخدم مساهماتهم للشراء من بلد محدد، وخصوصاً البلد المتلقي مما يزيد من صعوبة استخدام المساهمات لتمويل رأس المال العامل. وإذا ما تمت عمليات شراء في بلد ما على أساس المساهمة المتنبأ بها ولم تتحقق فإنه سيتعذر تسديد ثمن المشتريات من مساهمات أخرى لما قد تشترطه من ضرورة الشراء من مكان آخر[13].

[13] "Business Process Review, Meeting Donor Conditions and Working-Capital Financing", 7 December 2004.

50- بدلا من أن تحدد الجهات المانحة موقعا للشراء عند تقديمها للمساهمات يقترح **البرنامج** أن تجري تحليلا مفصلا لأكثر الطرق فعالية في استخدام المساهمات النقدية.

51- **تحديد آجال إلزامية**. يشترط مانحون عديدون أن تستخدم مساهماتهم ضمن فترة محددة. ويسعى **البرنامج** منذ مدة لتطوير طرق خاصة لتتبع هذه المساهمات على نحو فعال وضمان استخدامها كلياً ضمن إطار زمني محدد. ولأن الإطار الزمني القصير غير عملي في بعض الحالات فإنه من الضروري الاتفاق على استخدام المساهمة كلها أو بعضها لتسديد قروض صندوق رأس المال العامل أو استخدامها بمفعول رجعي. وقد تم تحقيق بعض التقدم في هذا الاتجاه بدعم من المانحين.

52- تشجع الجهات المانحة على اتخاذ خطوات لإسقاط الفترات الزمنية التي تحدد مسبقا لتستخدم المساهمات خلالها. وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فباستطاعة الجهات المانحة أن تنظر في طلب يدعو إلى أن يكون تاريخ انتهاء الالتزام مطابقا لنهاية العملية.

تحديد هدف لزيادة مرونة التمويل

53- الهدف الذي يرمي إليه **البرنامج** هو توفير الموارد لجميع برامجه وعملياته المعتمدة. والوضع الأمثل هو تلبية جميع الاحتياجات عن طريق مساهمات متعددة الأطراف يمكن التنبؤ بها وتتسم بالمرونة بحيث يتمكن **البرنامج** من التخطيط لها وتخصيصها وفقا لتقدير الاحتياجات.

54- في الوقت الحاضر لا تزيد نسبة المساهمات المقدمة على أساس متعدد الأطراف تماما وفي صورة نقدية ودون شروط فيما يتعلق باستخدامها - مثل وضع علامات على الأكياس وتحديد أماكن الشراء وتواريخ الاستخدام - على 5.3 في المائة من مجموع المساهمات التي يتلقاها **البرنامج** . أما فيما يتعلق بالتشغيل، فإن من شأن الشروط المتصلة بالمساهمات الموجهة المتعددة أن تجعل من الصعوبة بمكان إدارة الإمدادات والتأكد من توفير حصص منتظمة للمحتاجين في المواعيد المحددة.

55- من شأن المزيد من الموارد المرنة التي تقدم نقدا وفي وقت مبكر من السنة أن تمكن **البرنامج** من التخطيط لاستخدام موارده بمزيد من الفعالية عبر كل الفئات، ومن شراء الأغذية بصفة عاجلة عند الحاجة للاستجابة لحالات الطوارئ، ومن تلافي انقطاع الإمدادات، ومن تسديد القروض النقدية من الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ وحساب الاستجابة العاجلة، ومن الحد من مخاطر تمويل رأس المال العامل، ومن ضمان سلة غذائية يومية متوازنة للمستفيدين منه.

56- بالنظر إلى ما تقدم وبناء على أن الموارد المرنة متعددة الأطراف حرية بأن تعزز قدرات **البرنامج** على تلبية الاحتياجات في المواعيد المحددة، فمن المستحسن أن تبذل الجهود في فترة السنتين القادمة لبلوغ هدف الثلاثين في المائة بالنسبة للمساهمات المقدمة على أساس متعدد الأطراف وبدون شروط إضافية ومن الأفضل أن تكون نقدا. وتشجع كل الجهات المانحة على إحراز تقدم كلما كان ذلك ممكنا وبأسرع ما يمكن.